بلاغ إخباري

الأربعاء 03 أبريل 2024

توقيع عقود نجاعة الأداء مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

- خطوة مهمة في إطار تنزيل خارطة الطريق 2022-2026
- إرساء حكامة جديدة تركز على الأثر والنتائج المحققة لفائدة التلميذات والتلاميذ
- تكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز الإداري
- تغطية 03 سنوات لتنزيل الإصلاح ووضع 20 مؤشرا استراتيجيا للتتبع
- تعزيز استقلالية الأكاديميات وتقوية أدوار مجالسها الإدارية

ترأس السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، يومه الأربعاء 03 أبريل 2024 بالمقر الرئيسي للوزارة، مراسيم توقيع عقود نجاعة الأداء مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في شأن تنزيل خارطة الطريق 2022-2026.

ويأتي توقيع هذه العقود في إطار تنزيل خارطة الطريق 2022-2026، التي تضع، من بين شروط نجاحها، إرساء حكامة جديدة تركز على الأثر والنتائج المحققة لفائدة التلميذات والتلاميذ. وفي هذا الإطار قامت الوزارة، وفق مقاربة تشاركية، بوضع سلسلة من عقود نجاعة الأداء على جميع المستويات التدبيرية بالمنظومة التربوية، تستند على الأهداف الاستراتيجية للإصلاح.

وفي هذا الصدد، فإن العقود الموقعة بين السيد الوزير وكل مدير أكاديمية، والتي تمت صياغتها بعد سيرورة من التشاور والتفاوض بين الأطراف الموقعة، تحدد بشكل واضح الالتزامات المتعلقة بكل طرف، وتكرس للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وستمكن هذه الآلية من إرساء سلسة من المسؤوليات المنسجمة على مختلف المستويات التدبيرية، استنادا على مؤشرات موضوعية لتتبع الأداء، وعلى فضاء للحوار التدبيري متعدد المستويات حسب ما يلي: على مستوى الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية، بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بين الأكاديميات والمديريات الإقليمية، ثم بين المديريات الإقليمية والمؤسسات التعليمية، من خلال مشروع المؤسسة المندمج.

وعلى الصعيد المؤسساتي أيضا، فإن هذا المسار سيمكن من تعزيز الجهوية المتقدمة، وذلك بإعمال اللامركزية واللاتمركز الإداري، كما سيسهل الشراكة مع المجالس المنتخبة في إطار برامج التنمية الترابية.

ويعتبر هذا الإطار التعاقدي أداة لربط الموارد المتاحة بالأهداف المحددة في خارطة الطريق، وكذا النتائج المحققة، مما من شأنه أن ييسر القيادة والتتبع وتقييم تنزيل الإصلاح، إذ يترجم، بالنسبة للأطراف المتعاقدة، من خلال إطار واضح للنتائج، يتم تقاسمه بين المستويين الوطني والترابي، وكذا فضاء لتسهيل التعبئة وتظافر جهود الفاعلين الترابيين، إضافة لسيرورة الالتزام بالمسؤولية وتوسيع هامش التصرف.

ومن أجل تحقيق النجاعة اللازمة، فإن هذه العقود، والتي تم إعدادها مع فرق العمل بالأكاديميات والمديريات الإقليمية لمدة تغطي ثلاث سنوات، تتسم بالبساطة من أجل تيسير التتبع، باعتماد عشرين مؤشرا استراتيجيا، يمكن تنزيل معظمها وصولا إلى المؤسسات التعليمية. ونذكر من بينها، أعداد التلاميذ المعرضين للانقطاع الدراسي، ونسب النجاح بالامتحانات، وأعداد الأستاذات والأساتذة المستفيدين من التكوين المستمر الإشهادي. كما تأتي هذه المقاربة كذلك، لتعزيز دور المجالس الإدارية للأكاديميات، إذ أن برامج العمل السنوية المنبثقة عن هذه العقود، سيتم عرضها على المصادقة من طرف هذه المجالس.